نجر

سورية أسبوعية مستقلة | تصدر عن مؤسسة النهرين للثقافة والاعلام | الثلاثاء ١٦ تموز ٢٠١٣ / العدد الثامن والعشرون/ السنة الأولى

تحقيق ٤ — معاناة الصناعيين والحرفيين في درعا

مدن الثورة ٥ — حي القابون .. صمود يومي رغم صراعات المجالس

حصار حلب .. من يحاصر من؟

الكتائب تعتقل .. والناشطون يعتصمون ٨

أهالي درعا بين مطلب الحرية والتهديد بلقمة الخبز ٩

الزراعة القاتلة وأزمة الهرمونات الصناعية ١١

مشاريع نظرية..وماذا بعد؟!!

عبد الناصر العايد

قبل أيام نشر الدكتور برهان غليون ما قال إنه برنامج العمل الذي "ليس أمام المعارضة ولا ينبغي أن يكون" غيره، ولخصه في النقاط الأربعة التالية :

١- تنظيم القوات المقاتلة، وتغيير استراتيجيتها، وتشكيل قيادة عسكرية ميدانية، وهيكلية مركزية، والانتقال من الدفاع عن الجزر المحررة إلى الهجوم، بما في ذلك فك الحصار المفروض على المدن والأحياء، وتطوير تكتيكات العمل خلف خطوط العدو، وقطع مواصلات قوات الأسد وميليشياته الحليفة، وتشتيت قواه وزعزعة استقراره.

٢- تنظيم الإدارة والخدمات للشعب في المناطق المحررة، ومناطق النزوح ومخيمات اللاجئين.

٣- انتزاع استقلال القرار الوطني، ووقف التدخلات الخطيرة في شأن الثورة السورية، وقيادة الجيش، والأركان والائتلاف.

٤- السّعي إلى تأمين وزيادة الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وإنشاء صندوق قومي يساهم فيه كل السوريين، وأنصار الثورة السورية، بما يستطيعون معه إبداع صيغ للتضامن، والتكافل، والدعم العالمي للسوريين، داخل سورية وخارجها.

وعلى الرغم من بساطة هذا البرنامج "الإسعافي"، وعدم ارتقائه إلى مستوى برنامج العمل السياسي، إلا أنه أيضاً غير قابل للتنفيذ لعدم وجود إرادة سياسية أو مجتمعية منظمة تدفع أو تسعى لتحقيقه، وحتى إن وجدت فئة أو مجموعة متحمسة له فإنها ستُصدم بعائق عدم وجود برنامج تنفيذي واضح، أو هيكلية مؤسّساتية تسندها.

لقد آن للمعارضة السورية أن تنضج، وتؤسس مشاريعها ومقترحاتها بطريقة منهجية وعلمية راسخة، في أرض الواقع وبين الناس ومعهم، وليس في "الخارج" بمعنييه الواقعي والمجازي، والمثقف والسياسي السوري الذي هلل للثورة وبشر الشعب بالنصر المؤزر، مطالب اليوم – مع تعقد المسألة الثورية في الداخل – بتحمل مسؤولياته كمثقف أولاً، وكمبشر ثوري ثانياً، فالجهد النظري الذي يعرض في كتاب أو مقال لا يرفع التكليف الوطني، والإنساني، والأخلاقي عن أيٍّ من المفكرين، أو المثقفين، أو السياسيين، ولا بد أن يقترن تنظيرهم بعمل دؤوب وحقيقي وواقعي، وقبل ذلك ينبغي أن تسبقه مواقف جريئة وواضحة من كافة قضايا الثورة، وعلى رأسها ما أسماه الدكتور برهان بـ" التدخلات الخطيرة في شأن الثورة السورية"، كما جرى مؤخراً عندما تمّ انتخاب قيادة جديدة للائتلاف من مزاد رخيص حول: من يقود الثورة سياسياً، وكان الدكتور برهان ومثله كثر (من قادة الرأي والسياسة في المعارضة) شهوداً، ومتفرجين ومشاركين فيه، ولم نسمع منهم كلمة اعتراض واحدة!.

العبرة في هذا البرنامج أو سواه من مبادرات السوريين واقتراحاتهم هي في واقعيته أولاً، وإمكانية تنفيذه ثانياً، بغض النظر عن مدى ضخامة واستراتيجية هذا البرنامج، فبرنامج متواضع يضعه رجل سوري بسيط، لدفع غائلة الجوع عن أولاده، وتشبثه به بأظافره وأهداب عينيه حتى تنفيذه، هو أهم – بما لا يقارن – من كل تلك البرامج اللامعة التي تُطرح في الفيسبوك، أو على صفحات الجرائد، دون أن يُنفّذ منها أيُّ شيء!.

jesr.press@gmail.com | www.twitter.com/jesr_press | www.facebook.com/jesrpress

الائتلاف يتجاوز خلافاته وينتخب رئيساً جديداً

انتخب الائتلاف السوري المعارض في السادس من الشهر الجاري السيد أحمد الجربا رئيساً للائتلاف في اجتماع له في اسطنبول، وصرّح أديب الشيشكلي وهو عضو بارز في الائتلاف السوري المعارض تعليقاً على انتخاب الجربا: إنّ التغيير كان ضرورياً. مضيفاً: إنّ القيادة السابقة – في إشارة إلى السّيد معاذ الخطيب – فشلتْ في أن تقدم للشعب السوري أيّ شيء جوهري, حيث كانت مشغولة بالسياسة الداخلية. وأكّدَ الشيشكلي: إن الجربا مستعد للتعاون مع الجميع.

يذكر أن الجربا هو أحد شيوخ قبائل "الشُّمر" العربية، والتي تقطن شمال شرقِ سوريا في مناطق القامشلي والحسكة, ولها امتداد في الجزيرة العربية.

تفجير يهزُّ المربع الأمني لحزب الله

انفجرت سيارة نقل صغيرة فيما يسمى بـ" المربع الأمني " لحزب الله اللبناني في الضاحية الجنوبية لبيروت، مما أدى إلى سقوط أكثر من خمسين جريح، وبحسب شهود عيان فإن التفجير استهدف المربع الأمني الذي تتمركز فيه عددٌ من الجمعيات المدنية التابعة لحزب الله والذي يبسط سيطرته على منطقة التفجير.

وكان عدد من الشخصيات السياسية اللبنانية قد نددت بالتفجير وأبدت "تخوفها" من محاولات الأطراف تفجير الوضع في لبنان بحسب رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي وصف مسببي التفجير "بيد الحقد والإجرام التي تتربص بلبنان".

ومن جهته أعرب رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق سعد الحريري عن سخطه تجاه التفجير، ودعا جميع الأطراف إلى أعلى درجات الوعي واليقظة في مواجهة المخاطر التي تحيط بلبنان والمنطقة.

وأدان الائتلاف السوري المعارض "التفجير الإرهابي" معتبراً "أن استهداف الآمنين دون تمييز هو سلوكٌ لازمَ نظام بشار منذ نشأته"، ودعا الائتلاف في بيان التنديد المجتمع الدولي وأصدقاء الشعب السوري للوقوف أمام مسئولياته للجم النظام السوري الذي يجرّ المنطقة إلى حالة الفوضى والتدهور الأمني المتصاعد".

ويأتي هذا التفجير الذي يعتبره مراقبون الأول من نوعه منذ سنوات, عقب تدخل مقاتلي حزب الله في المعارك الدائرة بين كتائب الثوار وجيش النظام وتحديداً في معارك ريفي حمص ودمشق.

الولايات المتحدة تجمّد تمويل تسليح المعارضة السورية

بعد مشاورات طويلة بشأن مسألة تسليح واشنطن لقوات المعارضة السورية، أعلنت مصادر في مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه تقرر تجميد تمويل ثمن شحنات الأسلحة التي سترسل للمعارضة السورية.

ووفق ما نقلته وكالة رويترز للأنباء عن تلك المصادر فإنه طبقًا "لقواعد ضمنية تراعيها السلطة التنفيذية والكونجرس تتعلق بشؤون المخابرات تمّ عرقلة خطة إرسال أسلحة لمقاتلي المعارضة؛ بذريعة قلقها من أن تقع هذه الأسلحة في أيدي المقاتلين الإسلاميين مثل جبهة النصرة".

كما أفادت رويترز أن "لجنتي المخابرات في مجلسي الشيوخ والنواب أعربتا عن تحفظات حول سعي الرئيس باراك أوباما لدعم مقاتلي الجيش الحر، مؤكدتين أن الطريق الوحيد لتنفيذ الخطة الأميركية هي تبديد الحكومة لمخاوفهم".

وأماطت المصادر بمجلس الأمن القومي اللثام عن أن وزير الخارجية جون كيري أطلع لجنتي المخابرات بالتفصيل "سرّاً" في أواخر يونيو الماضي عن خطط تسليح المعارضة ردّاً على الأدلة المتزايدة على أن قوات الأسد استخدمت أسلحة كيماوية، إلا أن اللجنتين رفضتا الخطة، وبعثتا برسالة للحكومة الأميركية تثير أسئلة عنها.

وبحسب ما أكدته رويترز، فإن الرئيس الأمريكي لا يحتاج إلى موافقة الكونجرس لإعطاء الضوء الأخضر لتسليح المعارضة السورية، كما أكدت مصادر عديدة أن أوباما يتمتع بالفعل بسلطة قانونية ليأمر بمثل هذه الشحنات.

والبرلمان البريطاني يضع قيوداً..

أقرّ البرلمان البريطاني يوم الخميس إجراءً يُلزم رئيس الوزراء ديفيد كاميرون بمنح المجلس حق الاعتراض على أيّ خطوة مستقبلية لتسليح المعارضة السورية في تصويت رمزي قالت الحكومة إنها ستحترمه.

وتقول بريطانيا إنها لم تتّخذ بعد أيّ قرار بتسليح المعارضين، ولكن نجاحها في مايو أيار في المساهمة برفع حظر سلاح يفرضه الاتحاد الأوروبي على سوريا زاد التكهنات بأنها تعتزم القيام بذلك.

وجاء قرار مجلس العموم بموافقة ١١٤ صوتاً مقابل صوت واحد بإلزام الحكومة بالحصول على "موافقة واضحة مسبقة" لأي قرار مستقبلي بتزويد المعارضة السورية بأسلحة فتاكة.

ورغم رمزيته إلا أنه قرار مهم لأنه يعني أن كاميرون سيجد من المستحيل منع البرلمان من التصويت على الأمر، وهو ما وصفته مصادر حكومية بأنه يرقى الى مستوى حق النقض على أيّ قرار بتزويد المعارضة السورية بالسّلاح.

ويقول العديد من المشرّعين من حزب المحافظين المنتمي له رئيس الوزراء إنهم قلقون من أنّ إرسال أسلحة إلى المعارضة سيؤدي إلى تصعيد الحرب، ويوسّع الصّراع ويزيد من مخاطر سقوط الأسلحة في أيدي الإسلاميين المتشددين.

تعيين قيادة قطرية جديدة للبعث

أعلن التلفزيون السوري أنّ رئيس النظام اجتمع مع قيادات حزب البعث وتم "اختيار" قيادة قطرية جديدة على الشكل التالي: بشار الأسد " أميناً قطرياً "، وائل الحلقي، محمد جهاد اللحام، عمار ساعاتي، عماد خميس، محمد شعبان عزوز، هلال هلال، عبد الناصر شفيع، عبد المعطي المشلب، فيروز الموسى، أركان الشوفي، يوسف الأحمد، نجم الأحمد، خلف المفتاح، حسين عرنوس، مالك علي.

ولم يذكر المصدر آلية اختيار المجموعة الجديدة التي غاب عنها من القيادة السابقة فاروق الشرع نائب رئيس الجمهورية، وكان من ضمن أعضائها وزير الدفاع الأسبق حسن تركماني، ورئيس الأمن القومي هشام بختيار اللذين قُتلا في انفجار "خلية الأزمة" بدمشق في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢، وغابت الوجوه الأمنية والعسكرية عن القيادة الجديدة.

إعداد: سامي إبراهيم

وزارة الاقتصاد تقترح تحويل أموال المودعين بالليرة لقطع أجنبي

أوضحت مصادر في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، أن الوزارة تقدمت بمقترح إلى مصرف سوريا المركزي، السماح للمودعين لدى المصارف المرخصة مبالغ كبيرة من العملة السورية بتحويلها إلى ودائع بالقطع الأجنبي، وإعطائها لهم وفق أسعار المصرف المركزي، بهدف "ضبط الخلل الحاصل في سوق العملات".

وقالت هذه المصادر، التي لم تكشف عن اسمها، بأن: "هذه الطريقة يمكن أن تساهم في توفير السيولة بالليرة السورية، بالإضافة لتخفيف طلب الضغط على القطع الأجنبي لأغراض المضاربة التي تؤدي إلى خلل مستمر في ميزان سعر الصرف، وتخفض من قيمة العملة الوطنية"، موضحة أنه خلال ذلك يكون "الهدف من الإيداع فترات طويلة الحفاظ على الأموال المودعة كقيمة، وهو ما يريده المواطن الذي يلجأ إلى تحويل ما يكتنزه من مبالغ بالليرة السورية إلى قطع أجنبي سواءً بالدولار أو اليورو".

وأشارت المصادر الى أن "حاكم المصرف المركزي وعد بدراسة المقترح، بعد فترة طويلة من الإيداع عندما يلجأ المودع إلى سحب ودائعه التي حولت إلى قطع أجنبي لا تعطى له بالقطع وإنما بالليرة السورية وفق الأسعار التي يحددها مصرف سورية المركزي بشكل مستمر، وبذلك يكون الدولار أو اليورو في هذه الحالة مقياساً للقيمة وأداة للادخار، وليس وسيلة للتبادل".

الحلقي: لدينا مخزون استراتيجي من القمح لعامين

قال رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي، يوم الأحد الماضي، أن الحكومة تدعم المشتقات النفطية والمواد التموينية بأضعاف ما كانت تدعمها سابقاً، مؤكداً أن "لدى سوريا مخزون استراتيجي من القمح يكفي لعامين، لكن يتم استيراد القمح والطحين بسبب خروج أكثر من ٤٠٪ من المطاحن عن الخدمة".

وكانت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو"، قالت الشهر الماضي، إن من المتوقع أن يتراجع إنتاج سوريا من القمح هذا العام مجدداً ليهبط دون ٢,٣ مليون طن. وذلك بعد أن كان رئيس الحكومة وائل الحلقي قد أعلن أن الإنتاج من القمح لهذا العام سيزيد على ٢,٥ مليون طن. وتزرع سوريا عادة معظم احتياجاتها من القمح بينما تشكل الواردات أقل من ٢٥ ٪ من الاستهلاك وقد ترتفع هذه النسبة إذا شهدت البلاد محصولاً ضعيفاً كما حدث في ٢٠١٠.

ويعد القمح محصولاً استراتيجياً ومصدراً للقطع الأجنبي بالنسبة لسوريا التي حققت الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول في ثمانينيات القرن الماضي وأضحت مصدرة للقمح منذ العام ١٩٩٤، قبل أن تعود لاستيراده عام ٢٠٠٨.

يشار الى أن القمح استثني من العقوبات الغربية المفروضة على سوريا، لكن تجاراً يقولون إن مشاكل تمويل المشتريات أبعدت سوريا عن سوق الحبوب العالمية حيث اكتفت بصفقات صغيرة لشراء القمح خلال الأشهر القليلة الماضية وغالبا ما يرتبها تجار في الشرق الأوسط وآسيا.

بيع الدولار لمؤسسات الصرافة بـ ٢٤٧,٥ ليرة على أن تبيعه بـ ٢٥٠ ليرة

أعلن حاكم المصرف المركزي أديب ميالة، يوم الأربعاء، أنه "تم بيع قطع أجنبي بالدولار لمؤسسات الصرافة بسعر ٢٤٧,٥٠ ليرة، على أن تقوم ببيعه بسعر ٢٥٠ ليرة"، لافتاً إلى أن "التدخل في سوق الصرف سيتم على الأقل مرتين في الأسبوع".

وأعقب تصريحات ميالة، عن التدخل في السوق، انخفاض أسعار صرف الدولار في السوق السوداء، حيث سجل ٢٨٠ ليرة، ومن ثم استقر عند ٢٥٠ ليرة، بعد أن وصل الى ٣١٥ ليرة في وقت سابق، وفقا لمتعاملين، إذ ارتفع في غضون الأسبوع الماضي نحو ١٠٠ ليرة.

وكانت مصادر مطلعة، أشارت في وقت سابق إلى أن ميالة اجتمع الأربعاء الماضي بمؤسسات الصرافة لبيع المبالغ المطلوبة من أجل تغطية السوق من القطع الأجنبي، والمقدرة بنحو ٥٠ مليون يورو، وذلك في وقت حقق فيه الدولار ارتفاعاً كبيراً في السوق السوداء.

وكانت أسعار الذهب والدولار قد وصلت يوم الثلاثاء الماضي إلى أعلى سعر لها بتاريخ سوريا، حيث سجل سعر الغرام عيار ٢١ قيراطاً ١٠٨٠٠ ليرة، في حين ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة بالسوق السوداء إلى ٢٩٥ ليرة، في وقت حافظ على سعره الرسمي في اليوم الثاني على التوالي (١٠٤,٩٩ ليرة للمبيع و١٠٤,٣٦ ليرة للشراء).

ويأتي هذا الارتفاع عقب توقعات مصادر في السوق السوداء بأن يصل سعر صرف الدولار مع دخول شهر رمضان إلى ٢٥٠ ليرة كسعر حقيقي يباع به ويشترى، موضحة أن جملة من العمليات نفذت بسعر ٢٢٠ ليرة للدولار، مما يكرس حقيقته ويبعده عن الوهمية التي كانت تُرمى بها أسعار السوق خلال الفترة الماضية.

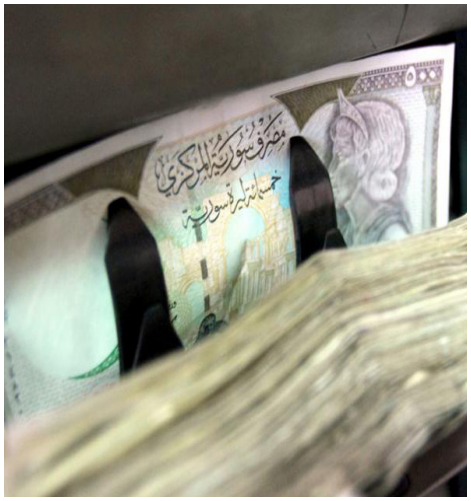

معاناة الصناعيين والحرفيين في درعا

عمر المحمد – درعا

تقع المدينة الصناعية في وسط مدينة درعا، وقد كانت من أهم الشرايين التي ترفد الحياة الاقتصادية في درعا المدينة خاصة والمحافظة بشكل عام، فهي تحوي حوالي ٢٥٠٠ محل وورشة من مختلف المهن والحرف من المطابع الورقية حيث كانت المطبعة العلمية المعروفة لأهالي درعا، إلى الورشات المختلفة الأخرى وقطع غيار السيارات واكسسواراتها.

أضحت المنطقة الصناعية على خط التماس بين قوات النظام وقوات المعارضة حيث تعتبر النقطة الفاصلة بين منطقة السد والمخيم من جهة (والتي هي تحت سيطرة قوات المعارضة)، وحي الكاشف والمحطة التي تقع تحت سيطرة القوات النظام.

بعد مرور أكثر من عامين على الثورة السورية وحوالي السبعة أشهر على استيلاء المعارضة على بعض المناطق في مدينة درعا، وبسبب الظروف الاقتصادية السيئة وبسبب غلاء المعيشة، اتخذ بعض أصحاب المهن من بيوتهم ورشات للعمل ومنهم من اضطر بعد نهب محله أو تدميره إلى العمل كأجير عند غيره، ومنهم من اضطر للهروب خارج البلد بحثاً عن لقمة العيش، ومنهم من أصيب إصابة أدت إلى إعاقة منعته من العمل فاضطر للعمل بحرفة أو عمل غير العمل الذي أتقنه بالأصل.

استطلعت "جسر" آراء بعض هؤلاء، وشرحوا لنا جانباً من معاناتهم. ففي حي السبيل في مدينة درعا، يقيم لؤي الذي يعمل في ميكانيك السيارات، والذي اضطر إلى إخراج بعض من أدوات عمله من محله إلى بيته والعمل أمام بيته ليؤمن لقمته ولقمة عائلته. وفي هذا السياق يقول لؤي: "بقينا حوالي الثلاثة أشهر، لا يجرؤ أحد على الذهاب إلى المحلات إلى أن سنحت الفرصة، وذهبت لإحضار بعض من معداتي التي تساعدني على البدء بالعمل من بيتي، حيث أقمت ورشة متواضعة وأعمل بها الآن. فغلاء المعيشة يتطلب مجهوداً أكبر من أجل العيش. العمل لم يعد كالسابق، فعدد السيارات في المدينة بات قليلاً مقارنة بالسابق بسبب حالات السرقة واستيلاء الأمن على الكثير من السيارات، فضلاً على اعتمادنا على سيارات الريف التي لم تعد قادرة على الوصول إلى المدينة وعدم توفر قطع الغيار، حيث كان الاعتماد على دمشق بهذا الخصوص واليوم طريق دمشق بات مقطوعاً أغلب الأحيان. لذا اضطررت إلى رفع أجور الإصلاح تماشياً مع الغلاء، ما أدى إلى إحجام الكثيرين عن إصلاح سياراتهم".

أما نظمي (صاحب ورشة ألمنيوم)، فقد قام بنقل ورشته إلى بناء قيد الإنشاء قريب من محل إقامته الجديد، بعد أن اضطر لترك بيته في طريق السد بسبب الدمار الذي طاله، ويقول إنه فعل ذلك (نقل الورشة) خوفاً من النهب من قبل قوات النظام في المنطقة الصناعية أولاً، ومن أجل متابعة عمله. ولكن اعتقال والده ستة أشهر، وفصله من عمله، جعل لؤي المعيل للعائلة الآن بالإضافة إلى أخيه طالب الاقتصاد في جامعة دمشق الذي اضطر لإيقاف تسجيله ومساعدته بالعمل. ويقول لـ "جسر": "لا يتجاوز عملنا اليوم بين إصلاح هنا أو هناك والتجهيز السريع للأمور الضرورية، فلم يعد العمل كما في السابق ولم يعد الناس يهتمون بالتفاصيل (كالمطابخ مثلاً والتراسات). اليوم الناس تضع الأبواب والشبابيك كيفما كان وبأقل التكاليف وبأقل الأسعار وأردأ الأنواع من أجل السكن. فالناس لا يعرفون أين سيبيتون غداً. إضافة إلى ارتباط أسعار المواد بالدولار الذي يرتفع يومياً، ما أسهم في ضعف حركة العمل".

أما أنس الذي يعمل نجاراً، والذي أصيب بطلق ناري من قناص قريب من المنطقة الصناعية أثناء عودته من العمل، وأجريت له ثلاث عمليات اضطر خلالها لتركيب صفيحة بالساعد مثبتة ببراغي، فيقول لـ "جسر": "بعد أن أصبحت شبه معاق، ولم أعد قادراً على العمل في مهنتي الأساسية، اضطررت للعمل كبائع خضار على بسطة، ويساعدني بعض أطفالي الذين تركوا الدراسة لأعيل العائلة المؤلفة من أربعة أشخاص وزوجتي". ويتابع حديثه بشأن إصابته: "أسعفت إلى المشفى الميداني في المخيم، ثم نُقلت إلى نصيب لتجرى لي ثلاث عمليات متلاحقة، ولم يتركوني حتى تأكدوا من سلامتي ووضع الصفيحة، ولم أتكلف ليرة واحدة. لكن ما إن عدت وتعافيت حتى صدمت بأن لي عائلة ولا بد أن تعيش ولا يوجد معيل غيري، وتمنيت على الجهات الإغاثية أو المكتب المالي بالائتلاف تخصيص راتب لي، فأنا اليوم لا أقوى على حمل كيلو واحد بيدي ويوجد الكثيرين ممن هم مثلي، ولم نجد أي شخص ممن يدعون دعمهم للجرحى فيما عدا شخص واحد، قدم لي مشكوراً مبلغاً كمساعدة، ولكن هذا لا يكفي فملف الجرحى وخصوصاً نحن الحرفيين الذين نعتمد على أيدينا يجب أن يولى أهمية وتوضع له إحصائية من أجل التعامل معنا ومساعدتنا".

أما سامر محاميد، الذي يعمل في كهرباء السيارات والمقيم حالياً في الأردن في مدينة إربد، فيقول: "اعتقلت ستة أشهر في العام الماضي، حيث مورس بحقي أشد أنواع العذاب الجسدي، حتى أنني لم أستطع أن أمشي يوم أفرج عني. وفي الاعتقال قررت الهرب إلى أي بلد. المهم أن لا أعيش في كابوس إعادة الاعتقال وتكرار التجربة. وفي اليوم الذي خرجت فيه، وضبت حقيبة فيها ما يلزمني من ثياب وغيره، وكذلك زوجتي وطفلي الذي ولد و أنا في السجن واتجهت إلى نصيب (حيث المعبر إلى الزعتري)، ودخلت الأردن كلاجئ. وبعد أيام خرجت بكفالة من المخيم ومنذ حوالي الشهرين وجدت عملاً في أحد الورش في مدينة إربد وأنا الآن أعمل كأجير براتب ١٥٠ دينار أردني (أي ما يعادل ٢٠٠ دولار أميركي)، وهذا الأجر غير كاف فأنا أدفع ١٠٠ دينار للسكن وبطاقة المفوضية، والخمسون دينار الباقية تكاد لا تكفي شيئاً.

ويضيف سامر بأن الكثيرين من أصدقائه أصحاب المهن قد اعتقلوا "بحجة التعامل مع المسلحين"، ومنهم من توفي تحت التعذيب ومنهم (رضوان البريدي) الذي اعتقل بتهمة صناعة عبوات ناسفة وتوفي تحت التعذيب في الفرع ٢١٥ بدمشق، ومنهم من لايزال معتقلاً منذ أكثر من سنة كالحاج يوسف المحاميد، ومنهم من هرب إلى دول اللجوء كمصر والأردن.

يشتكي كذلك سامر من أمر، وهو أن فئة الصناعيين والحرفيين لا يوجد لها صوت داخل الهيئات الثورية، ويطلب من الائتلاف باعتباره، حسب ادعائه، "ممثلاً للشعب السوري" أن يجدوا حلاً ولو مؤقتاً، فشريحة واسعة منهم تضررت ومحله في المنطقة الصناعية لا يعرف ماذا حل به.

هذه شرائح من أصحاب مهن مختلفة وبعض من معاناتهم لكن ما خفي كان أعظم.

حي القابون .. صمود يومي رغم صراعات المجالس

شيفان يوسف – دمشق

منذ اندلاع الثورة في آذار ٢٠١١، قال أبناء القابون كلمتهم برفض الاستبداد وانطلقوا نحو حلمهم بالحرية. و لم يكن حال القابون وأهله، في ظل السياسة الإقصائية من قبل النظام للمناطق الخارجة عن عباءته، مختلفاً عن حال الباقين من الحصار والاعتقالات والتضييق على أهل المنطقة من حيث العمل و لقمة العيش. وبحكم الموقع الجغرافي للحي على سفح قاسيون ومتاخمته لكل من برزة وجوبر والغوطة الشرقية، وعلى تماس شبه قريب من بعض القطع العسكرية التي يتمركز فيها الحرس الجمهوري، أضحت القابون هدفاً متكرراً لمدفعية النظام التي تتناول أطرافه وشيئاً من عمقه من خلال الدبابات المتمركزة على أوتوستراد حمص – دمشق ومن مدفعية الجبل "مدفعية قاسيون". كما تتعرض يومياً لقصف مكثف من راجمات الصواريخ المتمركزة في حي عش الورور المجاور له بالإضافة لمدفعية المنطقة الصناعية التي يتمركز بها جيش النظام.

قصف وقنص يومي

ولتسليط الضوء على معاناة من بقي من أهالي الحي وما يعانون منه جراء العمليات العسكرية هناك، يقول (أ.م)، وهو رجل في الخمسين من العمر، ولا يزال مع جزء من عائلته في الحي المنكوب لـ "جسر" بأن حياتهم اليومية باتت تقتصر على التنقل بين الأقبية المظلمة على مدى ساعات النهار. فالقصف لا يتوقف إلا لوقت قليل، هذا الوقت الذي يضيق بهم لتأمين احتياجاتهم الأساسية من طعام وشراب، إضافة لمحاولة التردد إلى أقرب نقطة طبية لتلقي العلاج عند الحاجة له أو تأمين بعض الأدوية اللازمة، كالضغط و السكري والمسكنات وشرابات الأطفال عندما تقتضي الحاجة. في حين يرى "أبو مضر"، وهو أحد شباب الحي الذي حُرم عامه الدراسي الثاني في كلية العمارة في جامعة دمشق، أن معاناة الحي لا تقتصر على القصف فحسب، بل تتعدى ذلك وصولاً لفقدان حياتهم في محاولة الوصول لأعمالهم أو مدارسهم أو جامعاتهم عند حدود الحي، بسبب انتشار القناصة الذين لا يميز رصاص حقدهم بين طفل أو امرأة أو حتى شيخ عجوز، ولا سيما ما يعرف بقناص "مفرق الغفران" الذي قام بقنص رجل في الأربعين من العمر يومها، ولم يستطع أحد بعد الوصول إلى جثته، كما قام بقنص امرأة بعد ذلك بيوم. وقناص "بناء النويلاتي"، وآخرون عند مداخل الحي الأساسية، وهم يشكلون كارثة حقيقية لأهالي الحي الصامدين هناك، ويصعّب من مهمة العيش، حيث يصعب دخول مواد إغاثية لتلك المنطقة بسبب الحصار الخانق.

حصار خانق وإغاثة شحيحة

وبخصوص ذلك يقول (ي.ب)، وهو صاحب بقالية: "إن بعض السيارات القادمة من المناطق المتاخمة للقابون محملة بكميات قليلة من الخضار والمعلبات وبعض البقوليات والأرز، تفشل مراراً في بلوغ الحي، بسبب الحواجز الكثيفة لجيش النظام التي تتقصد الإساءة تارة، والمنع من الدخول أحياناً كثيرة. هذا إن لم يصب بعضها الآخر بنيران القناصة، مما يجعل المعاناة متزايدة يوماً بعد يوم في تأمين قوت الناس، ناهيك عن غلاء سعر المادة أصلاً بسبب تدهور الاقتصاد عموماً، وما يضاف إلى ذلك من أجور شحن باهظة، بسبب خطورة الطريق. ولا يخفى على أحد ما يعانيه الناس هنا من ضعف الإمكانيات المادية، وانعدام العمل و عدم القدرة في الخروج إليه ولا سيما خارج الحي.

أما حليب الأطفال فتلك حكاية أخرى. إذ تحدث أحد الناشطين في مجال الإغاثة "أبو أحمد" لـ "جسر" عن عمله في تأمين بعض المواد الغذائية كحليب الأطفال والسيريلاك، بالقول: "إن كميات الحليب اللازمة للأطفال والرضع، التي تصل إليهم كإغاثة لا تكفي ربع الناس الموجودين، عدا عن ارتفاع سعر العلبة الواحدة عدة أضعاف، ما يجعل الكميات التي يتم تأمينها أقل بكثير من الكميات اللازمة، وذلك بحكم محدودية المدخول وتنوع احتياجات الناس، لا سيما الأطفال، علماً أن عمل أولئك الناشطين لا يقتصر على تأمين حليب الأطفال فحسب بل يتعداه إلى تأمين أنواع الشرابات اللازمة والأساسية للأطفال، وأدوية الأمراض المزمنة والأدوية العصبية والسلات الغذائية والأغطية، وبعض مقومات الحياة الأخرى كالخبز.

واقع طبي سيء

وعن الواقع الطبي بشقه الواسع والملح في تلك المنطقة المحاصرة، يعبّر أحد أطباء المشفى الميداني، وهو أحد أهم النقاط الطبية هناك، بالقول بأن الواقع الطبي، وخاصة الجراحي، سيء للغاية من حيث توفير المواد الطبية والغازات الطبية اللازمة للعمليات الجراحية، وخاصة الإسعافية منها كالأوكسجين والنتروس وغيرها، بالإضافة إلى عدم توافرها في شبكات صحية وآمنة. ما يضطرهم بالتالي إلى اللجوء للأسطوانات التي تمثّل أخطاراً أخرى عدا عن صعوبة وصولها خشية تعرضها للنيران، وما يحمله ذلك من خطورة الانفجار و إيذاء الناس. كما لا يتوافر في المشفى سوى كادر قليل يعمل بإمكانيات شحيحة لا يتجاوز الستة أطباء في مجال الجراحة العامة والعظمية والبولية والنسائية، ومتطوعين اثنين لا يزالان طالبين في كلية الطب، يعملان على العناية بالأطفال، ومتابعة الجروح المتوسطة والصغرى. ولا بد من الإشارة إلى أن العمل يتم على طاولة عمليات واحدة لكل الاختصاصات ولجميع المرضى، مع وعود متكررة بمحاولة تأمين طاولة أخرى للعمليات، خاصة في ظل ما يلحق بالمستشفى من دمار، حيث تعرض المشفى للقصف في الطابق الثاني منذ حوالي أربعة أسابيع، ما أدى لدمار جزئي فيه، علماً أنه أصلاً جزء من مدرسة ولا يحقق إلا اليسير من ظروف العمل الطبي و العقامة.

خلافات المجلسين المحلي والعسكري

وبعيداً عن الأوضاع المعيشية، تبرز مشكلة أخرى تتمثل في تراكم نزاعات المجالس العسكرية التي لم تستطع حتى الآن برغم عدوها الواحد، إلا أن تكون متفرقة، ما يحز بنفس الكثيرين. ولا يخفى على أحد من الصامدين هناك من أبناء الحي، عندما يعلم الدور العائلي الذي يلعبه البعض في التدخل بالشؤون، والسيطرة ليس فقط على أحد المجالس العسكرية هناك، بل يتعداه ليبرز الدور العائلي في التمدد أكثر وصولاً إلى المجلس المحلي، ومحاولة إقصاء البعض من هذا المجلس بسبب خلافات شخصية، ما ينعكس سلباً على حياة الناس من تعطيل إدارة شؤونهم من قبل المجلس المحلي المختار أصلاً بالتزكية، الذي يتعارض مع مبدأ الحرية التي دفعت القابون، كغيرها من أحياء دمشق الثائرة، ثمن المناداة بها كسبيل حياة. ويعبر بعض السكان عن ذلك بالقول بأن هذا لا يعني بالضرورة التنكر لبعض الموجودين في المجلسين المحلي والعسكري، لكنها حتماً لا تخولهم بالتالي التفرد، بل لا بد من أن تدفعهم تلك التضحيات للإنصاف أكثر في حق أهلهم. وكمثال على ذلك نجد الخلاف القائم في الهيئة الطبية العاملة هناك، وما حصل من مشاكل بينهم بفعل الخلاف الأساسي في المجلس المحلي التي تعتبر الهيئة الطبية رديفاً هاماً ومؤثراً له، وعواقب هذا الخلاف على تقديم العلاج للناس هناك.

حصار حلب .. من يحاصر من؟

حسين الغجر – حلب

معبر بستان القصر هو آخر المعابر العاملة في مدينة حلب كلها بعد أن تمّ اغلاق معبر النهر في حي الشيخ رز ودوار الموت منذ أيام. وهذا ما دفع بالعديد من الناشطين خاصة إلى التحرك بعد قيام بعض العناصر القائمين على المعبر بمنع المدنيين من إدخال مواد غذائية الى الطرف الغربي عبر بستان القصر .

معبر بستان القصر تجارة للقوت

خلال الأسابيع الأخيرة وبعد أن تقدم الجيش الحر على الجبهة الغربية لمدينة حلب، ما نتج عنه إغلاق طريق حلب دمشق الدولي، ليبقى المنفذ الأخير والوحيد للأحياء الغربية هو معبر بستان القصر، والذي جرت محاولات عديدة لضبطه من قبل لجان مدنية اتهمت بالسرقة أولاً وليس التشبيح آخراً، ليصل الموضوع في نهاية المطاف إلى استلام إحدى كتائب الجيش الحر للمعبر .

تجاوزات وعمولة مرور

يؤكد أحد سكان حي بستان القصر لـ "جسر" بأن المعبر يتم إدارته بطريقة غير مسؤولة. ففي الفترة الأخيرة أصبحنا نرى بعض التصرفات المشينة للثورة أولاً وآخراً منها عملية التفتيش وإهانة بعض الأشخاص كباراً وصغاراً دون أي اعتبار أو تقدير، وكذلك يتم منع إدخال أي نوع من المواد الغذائية مما دعا بعض المواطنين للحيلة وإخفاء حليب الأطفال والخبز بين أغراضهم الشخصية. ومن حالفه الحظ في إخفاءه للقليل، عبر بسلام، ومن لم ينجح في ذلك تمّ مصادرة تلك المواد، ما يؤدي إلى ازدحام كبير حيث يجلس الكثير من المدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال الذين يعبرون طريق الموت، سعياً منهم للحصول على قليل من الخبز أو الحليب من الأحياء المحررة ليمنعوا من إدخال أي شيء من قبل من يعتبرونهم المنقذ، ربما على حد قوله، ونحن نتساءل هنا:

من قرر منع إدخال المواد الغذائية؟

لماذا لم يتم الإعلان عن الحصار؟

ما ذنب الكثير من سكان القسم الغربي ليتم حرمانهم من قوت يومهم؟

كما تحدث أحد الناشطين في مدينة حلب، رفض ذكر اسمه، عن قيام بعض العناصر بإدخال سيارات محملة بالمواد الغذائية في وقت مبكر من النهار ليستفيد منها بعض التجار هناك، وكذلك العناصر المتواجدين على المعبر، متحدثاً عن صعوبة كبيرة في توثيق تلك الانتهاكات بسبب منع الإعلاميين من التصوير، بل وتعرض البعض منهم للضرب على أيدي عناصر الحاجز آخرهم مراسل شبكة "حلب نيوز" واسمه عبيدة .

مظاهرات رافضة للحصار وشكاوى للهيئة الشرعية

قام بعض الناشطون بمحاولات عديدة مع إدارة المعبر للتوصل إلى حل لا يؤثر على الحصار المراد إقامته على النظام ولا يحرم المدنيين من قوتهم، ويفتح باباً للتجارة أو الربح الفاحش للذين يسرّبون المواد الغذائية للأحياء المحاصرة، ولكن لم تنتج شيء يذكر. بل ويؤكد أحد الناشطون، الذي يسكن أهله في القسم الغربي وهو في الشرقي، بأنهم تعرضوا للضرب والإهانة والاتهام بالتشبيح لمجرد مطالبتهم بفك الحصار. ويؤكد كذلك بأنّ النظام بعناصره وشبيحته هم آخر المتضررين منه، ويشير إلى تعرض بعض العوائل للابتزاز والاستغلال من قبل الشبيحة والنظام مقابل الخبز والطعام والحليب. فهم يسيطرون على الأفران حيث يمتلكون المخزون الخاص بهم. فلماذا يصر القائمون على المعبر على منع إدخال المواد الغذائية الخاصة، وماذا سيؤثر على النظام لو جاع الأطفال والنساء في مناطق لم يتم تحريرها من قبل الجيش الحر، وما ذنب من تأخر تحرير أحيائهم؟

وبين رافض للحصار ومؤيد له، يبقى الهم الوحيد للمواطن الحلبي في كلا الطرفين هو تأمين حاجاته في ظروف أقل ما يمكن توصيفها بأنها حرب ربما تطول، على حدّ تعبير البعض. وتحت أي تبرير أو مسمى للحصار يبقى الرهان الوحيد على الثورة والثوار الذين تعرضوا لكل أنواع الموت والعذاب والتضحيات، لإثبات جديد على أن ثورتهم هي ثورة قيم وأخلاق ينصف فيها الجميع.

وقد تمت إعادة افتتاح المعبر يوم الخميس الماضي، والسماح للمواطنين بإدخال المواد الغذائية، حسب الحاجة، بعد صدور بيان من علماء حلب، وموافقة الهيئة الشرعية في المدينة. وقد لوحظ ازدحام شديد على إثر صدور قرار إعادة فتح المعبر.

مدارس حلب سكن للنازحين

جورج .ك. ميالة – حلب

في مدينة حلب كل شيء تغير، فعندما تمر أمام أي مدرسة تجد أنها شيء مختلف تماماً عما كانت عليه. بسطات تزين باب المدرسة تبيع أشياء بسيطة تخدم الإنسان الفقير الذي ازداد فقره اليوم، وعندما تدخل إلى إحدى الباحات تجد أنها أصبحت مكاناً لطهو الطعام، وحمامات المدرسة أصبحت مكاناً للغسيل.

في رمضان ٢٠١٢ بدأت الحكاية

عندما بدأ دخول الجيش الحر إلى المناطق السكنية في حلب، وتصاعدت الاشتباكات بين الجيشين الحر والنظامي واشتد القصف العشوائي على الريف والمدينة، نزح الكثير من سكان الريف الشمالي وسكان المدينة باتجاه مركز المدينة .

يروي أبو طلال النازح من قرية دارة عزة لـ "جسر": " نزل أربعة براميل على قريتنا خلال أسبوع واحد، وماتت أسر كاملة في القرية، ودُمّرت بيوت جيراننا فاضطررنا للنزوح واتجهنا لحلب. لم نكن نعرف وجهتنا بالضبط فقضينا يومين صائمين في العراء في حديقة الأشرفية، استهلكت لإطعام اسرتي كل ما أملك من نقود، إلى أن أتى مجموعة من الشباب و اصطحبونا إلى هذه المدرسة".

تعاون بين المتبرعين والجمعيات الأهلية

بعد موافقة من مديرية التربية، سارعت كثير من الجمعيات الأهلية والخيرية في المدينة، بمساعدة شباب متطوعين، إلى رعاية وتنظيم شؤون النازحين بدعم وتمويل من تجار المدينة.

وتختلف مدرسة عن أخرى من حيث الخدمات المقدمة فيها تبعاً للجمعية التي تكفلها. بعض المدارس تقدم الحاجيات الأساسية للأطفال من حليب وحفاضات، وفي إحداها يقدم ثلاث وجبات يومية مع مواد التنظيف، وفي أخرى وجبة واحدة، وهناك من الجمعيات من لم تستطع أن تقدم سوى مراكز الإيواء وتنظيم أمور النازحين.

تقول أم محمد النازحة من حي الشعار لـ "جسر": "لم نشعر بالضيق في البداية. كانت مائدة رمضان عامرة بكل أصناف الطعام والشراب، وأهل الخير كثر. كان الطعام حينها أفضل مما كنا نتناوله سابقاً، لكن الحال قد تغير الآن".

آلة الحرب التي تطارد الجميع

امتدت المناوشات العسكرية لتصل الى أحياء مساكن السبيل والسريان والأشرفية والشهباء الجديدة التي يتواجد فيها الكثير من تجمعات النازحين، واصبحت في أية لحظة عرضة لسقوط قذيفة طائشة من أحد الطرفين، عدا عن المخاوف التي تملأ نفوس الناس لكثرة الحواجز ودوريات النظام في الشوارع. تروي أم عدنان لـ "جسر" قصة زوجها: "في الساعة الخامسة من مساء يوم أربعاء، عاد زوجي من عمله فطلبت منه أن يحضر لي بعض الخضار من أمام المدرسة. خرج حينها ولم يعد، وفي صباح السبت التالي جاءت دورية من الأمن الجنائي وأخذتني إلى الفرع لأتعرف على جثته. وجدته مقتولاً بطلق ناري من الخلف، وأخبرني أهالي الحي أن الحاجز المجاور اعتقله لأنه من بلدة حيان الثائرة".

شبكات سرية لترويج المخدرات والدعارة في المدارس

يتناقل بعض السكان أشاعات لم تستطع "جسر" أن تتأكد منها، عن وجود شبكات لتجارة بعض أنواع الحبوب المخدرة في تلك المدارس، ويستغلون شباباً يسكنون هناك لتوزيعها وترويجها. كما كشفت بعض الجمعيات عن وجود شبكات للدعارة تحاول استغلال النازحات للعمل معها مستغلة حاجتهم الماسة للمال.

واقع صحي متردٍّ

قدمت بعض الجمعيات أدوية للأمراض المزمنة كأمراض القلب والضغط والسكري، لكن جمعيات أخرى لم تفعل، وجميعها اعتذرت عن تأمين أدوية الأمراض المستعصية كأدوية السرطان و الكلية بسبب ارتفاع ثمنها أو عدم توفرها في السوق.

تقول الحاجة أم بكري القادمة من منطقة طريق الباب: "عمري سبعون عاماً، وبحاجة مستمرة لدواء الضغط، وإبر السكري، ولا أملك من ثمنها ليرة. طلبت من إدارة الجمعية الدواء فردّوا بعدم وجود إمكانية لديهم، ونصحوني أن أذهب إلى مشفى الرازي أو الجامعة، ووجدت بأنهم لا يقدمون الدواء لأحد هناك، لكن إحدى الصيدليات تبرعت بتزويدي بالدواء شهرياً لكثرة ما سألتها عنه".

ويقول أبو عمر النازح من الخالدية في حمص : "أصيبت زوجتي بالسرطان، ولم أستطع الذهاب إلى دمشق لعلاجها. لم أكن أملك ثمن العلاج ولا حتى أجرة الطريق. قدمت الجمعية ثمن جرعة واحدة فقط من العلاج الكيميائي، واستدنت ثمن أكياس الدم، ولكن لم استطع أن أكمل علاجها وماتت بعد شهرين".

الأوبئة تهدد حلب مع قدوم الصيف

كثرة أعداد القاطنين في المدارس، وقلة دورات المياه والحمامات، وانقطاع الكهرباء، وانعدام معظم مصادر الطاقة، واقتراب الصيف، كل هذا جعل هذه التجمعات السكانية حاضناً كبيراً للأمراض المعدية. إذ يقطن في مدرسة النفط في حلب الجديدة حوالي خمسمئة إنسان يقتسمون سبع دورات للمياه فقط، و قد ظهرت عدة أمراض قد تتحول إلى أوبئة كمرض التهاب الكبد المعروف "أبو صفار" و "اللشمانيا" (حبّة حلب)، عدا عن الكثير من حالات القمل والجرب التي انتشرت لدى الأطفال، ومع اشتداد الحر وكثرة القمامة، وتأخر ترحيلها من قبل البلدية، ستشكل هذه الأوبئة خطراً إضافياً.

قلة دعم ومخاوف أمنية

ماريا متطوعة في إحدى الجمعيات المساهمة في رعاية النازحين، تقول لـ "جسر": " كنا نأمل أن لا تستمر هذه الأزمة لأكثر من شهرين. بدأ جميع المتطوعين العمل بجد حتى أن العديد منا تركوا جامعاتهم وتفرغوا للعمل الإغاثي، ووصلنا النهار والليل لتأمين مستلزمات حياة النازحين، لكن هذه الأزمة طالت كثيراً، واستنفدت الكثير من معنوياتنا". فيما يتحدث فريد عن جانب آخر: "أقف كل يوم عدة مرات خجلاً من نازح يطلب دواءً أو مالاً أو طعاماً. لا نملك اليوم الكثير لنقدمه لهم، ولا أعرف أين تذهب الملايين التي تبرع بها العالم للشعب السوري، عدا عن عدم وجود تعويض مادي لجهودنا، فبيننا من ترك عمله من أجل أداء هذا الواجب".

ويضيف نبراس : "رغم أن عملنا إنساني إلا أنه محفوف بالمخاطر الأمنية ولا توجد أي جهة تقدم التغطية لعملنا، فقد تكرر الاعتداء والاعتقال على عدة متطوعين من قبل عناصر الأمن منهم كمال أحمد (ناشط إغاثي)، تم اعتقاله منذ أكثر من سبعة شهور من مدرسة في حي الأشرفية ولا أحد يعلم مكانه".

أما عيسى من اعزاز فيقول: "أما اليوم فنحن على أبواب رمضان ثانٍ، وها نحن على حال أسوأ من ذي قبل. فالمعونات أقل بكثير. بالكاد تسد رمقنا، ولا عمل، والأسعار جنونية. بيوتنا دمرت ولم نعد نملك إلا رحمة الله".

لا أفق للحل

تقول ريم، وهي نازحة من سيف الدولة إلى مدرسة بحي السليمانية عن تصورها للغد: "عندما تركت غرفتي ليلاً تصورت أني سأعود اليها بعد أيام أو أموت، لكن بيتي بأكمله تهدم وأشعر أني بين الخوف وقسوة الحياة أموت على مراحل ولا شيء يجعلني أتمنى أن أحيا في الغد".

جوع وفقر وخوف في مدارس حلب الشهباء، ولاتزال على جدرانها شعارات حزب البعث، وصور حافظ الأسد. كل ذلك والأزمة لا زالت مفتوحة في حلب الواقعة تحت سيطرة النظام، والتي تفتقد لأبسط الحاجيات الإنسانية من ماء وكهرباء عدا عن مئات الآلاف من النازحين والمشردين.

الكتائب تعتقل .. والناشطون يعتصمون

هبة الحامض – الرقة

دخلت مدينة الرقة مع بداية تحريرها حالة من الفوضى العسكرية نظراً لسيطرة عدد كبير من الكتائب عليها وغياب سلطة أو مجلس ينظم هذه الكتائب ويضبط ممارساتها، وكان من نتائج هذه الفوضى اعتقالات عشوائية استهدفت الشباب الثوري بشكل عام، والإعلاميين بشكل خاص من قبل الكتائب المسيطرة.

الناشط فراس النايف من أوائل المشاركين في الثورة كان أحد هؤلاء المعتقلين والذي تم احتجازه من قبل "أحرار الشام" وخضوعه للتعذيب (الجلد) في مقرهم، يتحدث عن أسباب اعتقاله: "كان سبب اعتقالي هو منزل جارنا الذي أراد "أحرار الشام" أن يستولوا عليه، فذهبت إلى مقرهم لأستفسر عن سبب الاستيلاء على المنزل، أخبروني أنهم سيأخذون المنزل بالقوة لأن صاحبه من الطائفة الشيعية. لكن هذا الكلام غير صحيح، فقلت لهم أن لا شيء يؤخذ بالقوة. عندها هجم علي حوالي ستة عناصر وأنزلوني إلى القبو".

وبتابع فراس حديثه لـ "جسر" متحدثاً عن التعذيب الذي خضع له في المقر، وما جرى معه أثناء فترة الاعتقال: "بعدها أدخلوني إلى غرفة التحقيق حيث يوجد المحقق "أبو اليمان" الذي بدأ باستجوابي. وأثناء التحقيق معي سمعت صوت أخي في الغرفة الثانية، فذهبت إليه وبدأت أتكلم مع العناصر إلا أن كلامي لم يعجبهم، فهجموا علي وقام الأمير أبو البراء بضربي بكبل كهرباء رباعي خمس ضربات، بينما ضربني باقي العناصر بأيديهم وأقدامهم، ثم أخذوني إلى الزنزانة. بقيت في الزنزانة حوالي ساعة ونصف، من ثم أخرجوني إلى الأمير أبو مصعب الذي اعتذر مني كما كان يفعل الأمن سابقاً، إلا أني لم أقبل الاعتذار لأنه من الواضح أن ما فعلوه معي مقصود لاسيما أن هناك بين الستين والسبعين معتقل عندهم وقد أراني بعضهم آثار التعذيب على أجسادهم".

في حين أنكر المسؤول في المكتب الإعلامي لحركة أحرار الشام، أبو أسيد، خضوع الناشط فراس لأي نوع من أنواع التعذيب، وروى القصة التالية: "ذهب عناصرنا إلى منزل يعتقد بأن صاحبه "شبيح"، وهم جيران فراس، فخرجت عائلة فراس وأخذت تشتم عناصرنا في حين لم يبد العناصر أي رد، بعدها خرج فراس وبدأ هو أيضاً بإطلاق الشتائم، ما استفز العناصر و اعتقلوه. وأثناء فترة الاعتقال قام أحد العناصر بضربه على يده بالعصا لا غير. أي لم يتم تعذيبه أو جلده كما قيل". وقد اعتذر الأمير أبو مصعب وعناصره من فراس النايف".

أما الإعلاميون فهم الشريحة الأكثر تعرضاً للاعتقال في المدينة نظراً لوجودهم الدائم في الشارع، واحتكاكهم مع تلك الكتائب. سالم الورد هو أحد الإعلاميين الذين ساهموا في إيصال أخبار الرقة لوسائل الإعلام منذ بداية الثورة، وقد تم اعتقاله أثناء قيامه بمهمة إعلامية رسمية من قبل أحرار الشام. ويتحدث لـ "جسر" هنا عن ظروف اعتقاله: "كنت في مهمة رسمية لإعداد تقرير حول أزمة الخبز في محافظة الرقة. تم اعتقالي أمام فرن الفردوس بطريقة تعسفية، وقد تم وضع عصبة على عيني وتكبيلي، كما قاموا بإهانتي أمام الناس وتكفيري عندما أخبرتهم انني إعلامي من تنسيقية شباب الرقة. تم أخذي بعدها إلى الهيئة الشرعية لأحرار الشام، والتحقيق معي حول الغاية من التصوير مع تفتيش موبايلاتي وكافة أغراضي، كما أراني أحد المحققين كبلاً رباعياً وقال لي بالحرف الواحد: "سيأكل هذا الكبل من لحمك"، بينما تعامل معي المحقق الآخر بصورة إنسانية. أنا أرفض طريقة الاعتقال، وأسبابها غير المقبولة. نحن خرجنا من أجل الحرية ولن نرضى بديلاً عنها".

من المعروف أن النظام السوري مارس هذه الاعتقالات بصورة مهينة ومذلة. و يعتبر اعتقال أطفال درعا الشرارة الأولى للثورة السورية، لذا فإن الناشطين لم يكونوا غافلين عن هذه القضية، بل كانوا في كل اعتقال لأحد الشباب ينظمون الاعتصامات المفتوحة أمام مقرات الكتائب محاولة منهم للضغط عليها في سبيل الإفراج عن المعتقلين. وتشير الناشطة منى فريج، وهي أحد الداعين لتلك الاعتصامات، ومن المشاركين بها بكثرة، لـ "جسر" إلى السبب الذي دفعهم لتنظيم تلك الاعتصامات: "كانت الاعتصامات احتجاجاً على الاعتقالات التعسفية العشوائية، وعدم معرفة أسباب الاعتقال، بل وحتى الجهة التي تقوم بذلك. فسياراتهم بدون لوحات وهم ملثمون".

وعند سؤالها عما إذا كان لتلك الاعتصامات نتائج حقيقية وملموسة، أو لقيت أي رد من الجهات التي قامت بالاعتقال، تجيب الناشطة منى: "لم نلقَ أي استجابة أو رد على اعتصاماتنا، ولم تعترف بعض الجهات بوجود المعتقلين عندها، بالرغم من التسريبات التي تبين عكس ذلك".

بالرغم من ذلك يقول الناشطون إنهم لن يستسلموا أو يقفوا عند هذا الحد، وإنما سيستمرون في احتجاجاتهم واعتصاماتهم حتى يفرج عن كافة المعتقلين، على حد تعبير الناشطة منى.

ولابد من الإشارة أن هناك أسماء كثيرة سياسية معروفة في المدينة قد تم اعتقالهم منذ شهور، دون معرفة مكانهم، منهم المحامي عبد الله الخليل والسيد محمد صبحي وآخرون، ما يطرح إشكالية أمنية حقيقية في مدينة محررة كالرقة.

أهالي درعا بين مطلب الحرية والتهديد بلقمة الخبز

سارة الحوراني – درعا

ساعات طويلة قضتها أم محمد وهي تنتظر بضع أرغفة من الخبز، علّها تعود بها إلى منزلها بعد توقف الفرن الوحيد عن العمل لمدة خمسة أيام، ومنذ الصباح الباكر وقفت بدورها لتقترب رويداً رويداً من النافذة المخصصة للبيع، وقبل بلوغها الهدف خرج أحدهم لينادي "خلص الخبز" وليضيع صوتها المخنوق بدموعها بين عشرات الأصوات التي ضاق فضاء درعا البلد به.

لم تكن أم محمد ذات السبعين عاماً المرأة الوحيدة التي عادت إلى منزلها كما خرجت منه، بل العشرات مثلها عادوا يجرون ذيول الجوع والحرمان، بعد ساعات طويلة تحت قذائف الهاون وقصف الطائرات.

بكلمات مرتجفة تقول (أم محمد): "جئت إلى الفرن منذ الصباح الباكر، وانتظمت بالدور الذي بدأ يكبر ويمتد شيئاً فشيئاً حتى ضاقت المساحة بنا، كان لدي أمل بالحصول ولو على القليل من الخبز، فأنا أعيش مع زوجي الطاعن في السن أيضاً. لا أعرف ماذا أقول ولمن أتوجه إلا بالدعاء إلى رب العباد ضاعت البلاد ".

بهذه الكلمات المقتضبة تعود أم محمد مثقلة الخطوات وتكاد تسقط على الأرض بعد انتظار طويل.

مغامرة البحث عن الرغيف

قدمت الشابة (باسمة .ن) من إحدى الأحياء التي يسيطر عليها النظام ويتوافر فيها مخبز يعمل بشكل طبيعي، لكنها فضلت القدوم منذ ساعات الفجر الأولى مع جارتها إلى درعا البلد، مشيرة إلى أنّ سبب قدومها إلى هذا الفرن يعود إلى الاعتداءات اللفظية وأحيانا الجسدية التي يتعرض لها المواطنين، دون تمييز بين امرأة أو رجل، فالجنود والشبيحة المتواجدون هناك يقومون باستفزاز الأهالي، وخاصة بشتم الفتيات والنساء بألفاظ جارحة تنال الشرف والعرض، وكثيراً ما قاموا بالاعتداء على الرجال والشباب أمام الأهالي و إهانة الصغير قبل الكبير، لافتة إلى أنّ المخاطر التي تتعرض لها كثيرة وخاصة انتشار القناصة على الأبنية المرتفعة، والتي تكشف كل الطرق التي تربط بين درعا البلد ودرعا المحطة، وكثير من الأشخاص فقدوا أرواحهم في تلك الشوارع، ومع ذلك يخاطر الناس بحياتهم للحصول على الحصة المخصصة من مادة الخبز والمقررة بخمسين ليرة فقط للشخص الواحد.

بسمة أيضاً عادت دون الحصول على حصتها متسائلة هل سيخبز الفرن غداً؟

منذ ساعات الصباح الباكر

ولم تكن معاناة الرجال أقل من النساء بل امتدّ صفهم إلى عشرات الأمتار، وشهد معارك طاحنة بينهم، وأحدهم خلع حذائه وضرب أحد الشباب الذي طلب من الرجل الالتزام بالدور كباقي الجمع.

(أبو أحمد) من هؤلاء الذين أحضروا كل أفراد عائلته للحصول على الخبز، وكثيراً ما كان يترك دوره ويتقدم إلى الشباب المسؤولين عن التنظيم محتجاً على التسهيلات التي قدمت لبعض الأشخاص.

يقول أبو أحمد: "جئت منذ الساعة الثالثة صباحاً، مصطحباً زوجتي وأولادي ونساء إخوتي آملين الحصول على الخبز. في البدء طلب منّا الالتزام بالدور، وهذا ما فعلناه لكنني شاهدت بأم عيني بعض الأشخاص الذين جاؤوا متأخرين ببضع ساعات عنّا، قد حصلوا على الخبز ونحن لا نزال ننتظر دورنا. إنه الظلم بعينه الذي خرجنا ضده يعود إلينا بلون وشكل آخر".

استطاعت ابنتا أبو أحمد الحصول على حصتيهما من الخبز ليشير إلى زوجته وباقي نساء العائلة بمغادرة الصف للعودة إلى المنزل، وعند سؤالي له "هل سيكفيك الخبز أنت وكل أفراد أسرتك؟" ضحك بقهر وجاء جوابه ساخراً: "سنطعم الأولاد الخبز ونحن نكتفي بالمجدرة.. الله يفرجها".

دموع تأبى النزول وقلوب صغيرة متعبة

بعد عناء طويل ومعارك ضارية استطاعت الطفلة بتول الوصول إلى النافذة الحديدية الصغيرة المخصص للنساء، وبقيت ما يقارب الساعة أمام النافذة التي أغلقت فجأة معلنة نفاد الخبز، لتتساقط دموعها بين ألم وقهر وخذلان.

لم تستطع الحصول على بضع أرغفة لعائلتها التي تنتظرها. حاولت محادثتها إلا إنّها رفضت ووضعت يديها على وجهها في محاولة منها لإخفاء دموعها وقهرها وغادرت مكسورة الإرادة على عكس ما جاءت إلى الفرن، يرافقها الأمل الذي داعب مخيلتها في الطريق.

صعوبة في التنظيم

واجهت العناصر المكلفة بتنظيم الدور وآلية الحصول على الخبز مهمة صعبة في ضبط الأمور وفك الاشتباكات بين المواطنين، وكان الخاسر الأكبر من هذه الاشتباكات هم الأطفال الصغار، حيث كانوا يدفعون خارج الصف واحتلال أماكنهم من قبل الأكبر سناً، لكن الأطفال دافعوا عن حقوقهم بشراسة ورفضوا الخضوع لسلطة الكبير المستبدة، وعلى الرغم من تلك المعارك لم ينجح الكثير منهم في الحصول على الغنيمة وذهبت معاركهم ودفاعهم المستميت دون طائل، وغادروا متوعدين الآخرين بجولة أخرى في الأيام القادمة.

سياسة التجويع والتدمير

تواجه منطقة حوران بشكل كامل أزمة خانقة في الحصول على مادة الطحين، وذلك ضمن سياسة حرمان المناطق الثائرة التي يتبعها النظام لمعاقبة الأهالي وتأليبهم على الثائرين والمقاتلين، من خلال حرمانهم من مخصصات الطحين، وقصف وتدمير الأفران ومستودعات الطحين والإحراق الممنهج لحقول القمح في مدن وقرى وبلدات حوران، واستهداف أصحابها بالقصف أو القنص أثناء عمليات إطفاء الحرائق، ما أدى إلى إتلاف مئات الدونمات وحرمان المنطقة من الاستفادة منها. كل ذلك أسهم في ارتفاع كبير في أسعار الطحين ووصل إلى مبالغ خيالية، وعجز الكثير من المواطنين من شرائه حيث تراوح ثمن كيس الطحين العادي مثلاً ما بين ٢٠٠٠-١٥٠٠ ليرة سورية، في حين تراوح طحين الزيرو السعودي ما بين ٥٠٠٠ -٦٥٠٠ ليرة. ونتيجة لذلك قامت بعض الهيئات والمنظمات الإغاثية بإدخال كميات من مادة الطحين بعد تأمينها من خارج البلاد، لكن كثيراً ما يتم احتجازه من قبل قوات النظام، وبعض منه يتم الاستيلاء عليه من بعض اللصوص الذين يقومون ببيعه في وقت لاحق.

أفران، يقع القسم الأكبر منها في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ولذلك تعرضت لدمار كبير وهائل نتيجة للقصف الممنهج لها، أو باتخاذها كمراكز وحواجز أمنية من قبل عناصر الجيش النظامي. وخلال المعارك تم تدميرها بشكل كامل كالفرن الآلي في منطقة العباسية بدرعا البلد وهو مخبز عام وفرنان آخران للقطاع الخاص، وبذلك يبقى فرن واحد يعمل بطاقته الكاملة في درعا البلد، فيما لو توفرت له مادة الطحين والخبز، في حين أُغلق الفرن الاحتياطي في منطقة مخيم درعا لأسباب مجهولة. وتشير المعلومات إلى خلافات بين بعض القادة العسكريين في الجيش الحر حول الإشراف عليه.

إعداد: سامي إبراهيم

الخلافات بين اطراف المعارضة العسكرية مستمرة

سلّطت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، في مقالة في عددها الصادر يوم ٧ حزيران الجاري، الضوء على الخلافات التي بدأت بالتفاقم بين كتائب المعارضة المسلحة، وبشكل أخص بين كتائب من الجيش الحر من جهة، وعناصر محسوبة على جبهة النصرة من جهة أخرى.

وأشارت الصحيفة إلى أن تزايد عدد وحضور المتشدّدين الإسلاميين المحسوبين على تنظيم القاعدة، إضافة إلى إخفاق المعارضة المسلّحة في الانضواء تحت قيادة موحدة تسبّب في تأخر الولايات المتحدة الأميركية في الالتزام بتعهداتها بشأن تسليح المعارضة السورية.

وقام كاتب المقالة باستعراض عدد من الأمثلة عن تلك الخلافات. ففي الرقة، انتشرت أخبار بأن مقاتلين محسوبين على جبهة النصرة قاموا بطرد كتيبة من الجيش الحر خارج الرقة، بسبب اتهام أعضاءٍ منها بشرب الخمر، ما يجعلهم غير مؤهلين للقتال ضد النظام. كما تم اتهام كتيبة من المقاتلين المتشددين بقطع رأس مقاتلين معارضين ورمي جثتيهما في حاوية للقمامة بمدينة الدانة التابعة لمحافظة إدلب.

وبحسب الصحيفة، استناداً على أقوال لسكان محليين، فإن معظم هذه النزاعات والخلافات تتركز في محافظات الرقة، وإدلب، وحلب. وتعود الأسباب في معظمها إلى تبادل الاتهامات بين كتائب الجيش الحر وجبهة النصرة بالتهرّب من القتال، وفرض مبالغ مالية على الحواجز، وبيع النفط من الآبار التي سيطروا عليها.

ونقلت الصحيفة عن "أبو عبد الله"، وهو قائد عسكري متشدّد لإحدى كتائب "أحرار الشام" في مدينة الرقة، قوله بأن رجاله عمدوا إلى طرد مقاتلين تابعين لـ "كتيبة الفاروق" من المدينة لأسباب عسكرية وأخلاقية، وذلك بعد إخفاقهم في مد يد العون لمقاتلي المعارضة المسلحة في مدينة القصير التي سقطت بيد النظام الشهر الماضي، واختتم أبو عبد الله حديثه بالقول: "نريد مقاتلين حقيقيين. وليس أناساً كسولين يكتفون برفع علم الثورة وقضاء وقتهم في الاسترخاء وتلقّي التمويل".

روسيا تتهم المعارضة المسلحة باستخدام أسلحة كيميائية

وفي سياق منفصل، أشارت صحيفة "الغارديان" البريطانية إلى اتهامات روسية للمعارضة المسلحة السورية باستخدام غاز السارين في الهجوم الذي استهدف بلدة خان العسل التابعة لمدينة حلب في ١٩ آذار الماضي.

وكان هذا الهجوم قد تسبب بمقتل ٢٦ شخصاً، بينهم ١٦ جندياً من الجيش النظامي، وجرح ٨٦ آخرين بحسب معظم التقارير. وكانت كل من الحكومة السورية والمعارضة المسلحة قد تبادلا الاتهامات باستخدام أسلحة كيميائية في هذا الهجوم، كما نفى كل منهما استخدام مثل هذه الأسلحة.

وقال مندوب روسيا في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، بأن خبراء روس قاموا بزيارة موقع الهجوم، وأخذوا عيّنات من المكان. وتم تحليل هذه العينات في مختبر روسي تشرف عليه منظمة الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية. وتابع حديثه: "لقد أشارت التحاليل بوضوح إلى أن المواد الكيميائية المستخدمة في الهجوم مشبعة بغاز السارين وليست معالجةً صناعياً. وهذه المواد ليست مواداً نموذجية للاستخدام الكيميائي، كما هو عليه الأمر في الأسلحة الكيميائية التقليدية، ما يجعل كل الدلائل تشير إلى أن المعارضة المسلحة هم من استخدموا هذه المواد في خان العسل"، على حد تعبيره.

وأشار تشوركين إلى أنه أعلم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون نتائج هذه التحاليل.

والائتلاف الوطني السوري ينفي الاتهامات

وفي السياق ذاته، نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية نفياً لهذه الاتهامات من قبل الائتلاف الوطني السوري المعارض. وأوضحت الصحيفة بأن استخدام مثل هذه الأسلحة سيعيق دعم وتمويل وتسليح الغرب للمعارضة السورية في حال ثبتت الاتهامات. وكانت كل من الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وبريطانيا قد قالت بعدم وجود أدلة تثبت امتلاك أو استخدام المعارضة المسلحة لأسلحة كيميائية.

وقال الائتلاف السوري في بيان له رداً على الاتهامات الروسية: "هذا التحليل الأخير لاستخدام أسلحة كيميائية في خان العسل محاولة يائسة من روسيا لخداع العالم وتبرير جرائم الأسد". وأضاف البيان: "يعتبر الشعب السوري روسيا بأنها شريك لنظام الأسد في قتل المدنيين السوريين الأبرياء".

ودعا الائتلاف الأمم المتحدة لإرسال بعثة لتقصي الحقائق لدخول المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة داخل الأراضي السورية للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري، بحسب اتهامات الائتلاف.

وكانت الحكومة السورية قد دعت، يوم الاثنين الماضي، آكي سيلستروم، وهو المدير السويدي لبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بخصوص ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، لزيارة دمشق ولقاء وزير الخارجية بهدف التباحث بخصوص التحقيق في هجوم خان العسل فقط، فيما أشارت الأمم المتحدة إلى رغبتها بتحقيق أشمل. ولم يحدث اتفاق إلى اليوم بين الحكومة السورية والأمم المتحدة على مدى التحقيق المفترض، كما لم يتم إجراء أي تحقيق مستقل في هذه المسألة.

وكان المندوب البريطاني في الأمم المتحدة، مارك ليال غرانت، قد قال رداً على التقرير الروسي الذي يتهم المعارضة المسلحة باستخدام أسلحة كيميائية في خان العسل: "من الجيد بأن النظام السوري قد سمح لخبراء روس بجمع عيّنات من موقع الهجوم الذي نتجت عنه اتهامات باستخدام أسلحة كيميائية، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو جوب سماح النظام بدخول محققين مستقلين وذوي مصداقية تابعين للأمم المتحدة".

الزراعة القاتلة وأزمة الهرمونات الصناعية

حيدر هوري – حلب

أفرزت الأزمة السورية عدداً من المشكلات الجديدة القديمة، ومن ضمنها استخدام المزارعين للهرمونات الصناعية في زراعتهم بغية تحقيق أرباح فاحشة في ظل الغلاء الفاحش الذي سيطر على أغلب المناطق السورية بسبب نقص المنتجات الزراعية في الأسواق نتيجة نزوح المزارعين عن مناطقهم وبالتالي بقاء الأراضي الزراعية بوراً، وبسبب قلة الوارد من هذه المنتجات من البلدان المجاورة كالأردن مثلاً .وأمام ازدياد الطلب على هذه المنتجات ازداد استخدام الفلاحين لهذه المواد الضارة بصحة الإنسان والتربة على حد سواء. فهل أصبح الحصول على غذاء خال من المواد السمية القاتلة حلما صعب التحقق؟

تباين آراء المختصين الزراعين

وللوقوف عند هذه المسألة أجرت "جسر" عدداً من اللقاءات مع المهندسين الزراعيين ممن هم على تماس مباشر مع المزارعين في منطقة عفرين ذات الطبيعة الزراعية الخصبة للتأكد من مدى تأثير استخدام هذه المواد وعن صحة الأقاويل الرائجة بين الناس عن شرائهم لخضار وفاكهة لا طعم لها أو أن أحجامها غير طبيعية و تزداد بعد شرائها ووضعها في حافظاتهم وحقيقة لجوء المزارعين إلى الهرمونات.

تقول المهندسة ليلاف عمر: "الهرمون عبارة عن منشط للنمو يعطي طاقة حيوية للنبات من أجل إنبات سريع ومنتظم وامتداد سريع للجذور ونمو قوي ومحاصيل أوفر وأحسن من حيث المواصفات. وغالباً ما يستخدم لزيادة النمو وتكوين الثمار وتلوينها. وللهرمون نوعان : نوع ضروري لنمو النبات ونوع آخر ممنوع ولا يسمح باستخدامه لأنه ضار بالصحة وغالبا ينصح باستخدام الهرمون في مراحل النمو الأولى. أرى أن استخدام الهرمون غير ضار في مرحلة الشتلة والإزهار، أما في غير هذه الأوقات قد تترك آثاراً ضارة بالصحة البشرية والحيوانية على حد سواء".

لا أضرار إذا تم استخدام الهرمونات بطرق علمية

أما المهندس م. إبراهيم فيقول: "أجمع المختصون في علم النبات على أن المنتج الزراعي لا يتأثر كثيراً نتيجة استخدام المخصبات والمنشطات الزراعية. والحديث عن أضرارها مبالغ فيه إذا التزم المزارع باستخدامها في أوقاتها المحددة وبالنسب المحددة علمياً، وبينوا أن ما يستخدم من هرمونات نباتية يساعد في سرعة نمو الثمار وإنضاجها وآثاره الجانبية تكاد تكون معدومة. كما أن بعض النباتات تفرز من ذاتها هرمونات نباتية تساعد أيضاً في تسريع عملية نمو الثمار وإنضاجها".

أما بخصوص اختلاف مذاق وحجم الخضار والفاكهة عما كان سابقاً، فأوضح إبراهيم بأنه ناتج عن استخدام بذور وأشتال لم تكن مستخدمة سابقاً، وبسبب المبالغة في الري ففي الماضي كانت الزراعة غالباً بعلية.

وختم إبراهيم كلامه بضرورة التزام المزارع بالتعليمات والإرشادات المرفقة مع المواد والمخصبات الزراعية التي يستخدمونها من حيث نسبة التركيز وفترة الأمان ومراحل الاستخدام، كما نصح الناس بغسل الثمار قبل أكلها بالماء النقي، والعمل على الاحتفاظ بالمنتج الزراعي الذي يصلهم من المزرعة فوراً لفترة من الوقت لضمان تخلص المنتج مما يعلق به من متبقيات ضارة، وتقشير الثمار قبل أكلها.

الاستخدامات العشوائية للهرمون ترتب أضراراً على الصحة

وأشار المهندس م. خليل إلى أن الهرمون يدخل في حياة النبات بشكل دائم لأنه ضروري في نمو النبات ويحفز البراعم على النمو لتخرج النبتة من حالة السكون. وتستخدم هذه الطريقة في إنبات البندورة والفليفلة خصوصاً.

أما عن الاستخدامات الأخرى للهرمون، فيشير خليل إلى أنها غير علمية وغير صحية وهدفها بيع المحاصيل قبل نضجها، مثلما يحدث في البندورة حين تكون خضراء ويتم رش الهرمون عليها فتصبح في اليوم الثاني حمراء وكبيرة، وهذا ليس نمواً طبيعياً بل هو تكاثر سريع للخلايا النباتية نتيجة الهرمون يؤدي إلى خلل بالنبات أولاً وأذية للإنسان الذي يستهلك هذا النبات.

ويرى خليل بأن سبب انتشار استخدام الهرمونات في النباتات هو ارتفاع أسعار بعض المنتجات كالبندورة، بسبب الأحداث الجارية ونقص الكميات الواردة إلى الأسواق، مشيراً إلى أن الثمار المرشوشة بالهرمون تتميز بأنها فارغة وبلا بذور، كما يوجد عدم تجانس في المقطع العرضي للثمرة، ووجود فاصل بين الثمرة والسطح الخارجي، بالإضافة إلى اهتراء لب الثمرة بشكل سريع كما هناك علامات تظهر على المستهلك عند تناوله لهذه المنتجات كالإسهالات وآلام المعدة وانخفاض الضغط المفاجئ وعوارض أخرى.

ويختم المهندس قوله بأنه يتوقع بأن نسبة استخدام الهرمون في عفرين لا تتجاوز ١٪ وهذه النسبة عالية برأيه.

وفي تصريحات لـ "جسر" أشار مهندس مهتم بمجال تغذية النبات إلى أن هرمونات النمو تنقسم إلى مثبطات ومنشطات، وهذه لا تشكل خطراً بل الخطر يكمن في منظمات النمو الاصطناعية التي تستخدم في عمليات مختلفة للنبات كمقاومة الأعشاب، الحد من تساقط الثمار، زيادة حجم الثمار، والحصول على ثمار بكورية.

وأشار أيضاً بأن منظمة الصحة العالمية أكدت على منع استخدام منظمات النمو بكل أبعادها في المجال النباتي والحيواني، ويجب أن يكون تركيز الهرمون في المنتج الطبيعي وليس الاصطناعي. لذا يجب وضع ضوابط لإدخال هذه المادة، لعدم وضعها بطرق عشوائية بين أيدي الفلاحين الذين يستخدمونها أحياناً في عمليات الرش للخضار والفواكه وبدون مرجعية علمية وإلزام وزارة الزراعة ومديرياتها بالمحافظات بمراقبة المنتج وتحديداً في البيوت المحمية إضافة لتوعية المواطن بخطورة الهرمونات على الصحة العامة.

الصحة البشرية في خطر

ويشير الخبراء إلى أن مخاطر استعمال منظمات النمو تتجلى

في أنها تزيد معدل انقسام الخلايا بشكل مفرط، وبأن عدم استخدامها بطرق علمية يؤدي إلى طفرات في الخلايا الناتجة ويساهم في زيادة احتمال الإصابة بالسرطان.

وفي لقاء مع أحد الأطباء قال لـ "جسر": عدد كبير من المرضى الذين يتوافدون إلى عيادتي هم من الشباب ممن يشكون من العجز الجنسي، ورغم إعطائي العقاقير التي توافق الحالة فإنها لا تعطي النتائج المرجوة. وأخيراً طلبت منهم الالتزام بحمية خاصة والابتعاد عن تناول الخضار والفواكه التي تستعمل فيها الهرمونات وبعد فترة كانت النتائج إيجابية".

ويشير إلى أن هذا دليل واضح على أن استخدام الهرمونات في الزراعة سوف تؤدي إلى جملة من الأمراض السيئة مثل الفشل الكلوي والأمراض المعوية والسرطانات والعجز الجنسي.

الهرمونات الزراعية محرمة إذا كان الضرر نتيجة استخدامها

وحول رأي الشريعة الإسلامية في استخدام هذه المواد، سألت "جسر" بعض العلماء وخطباء المساجد في عفرين، فكان جواب الخطيب فرهاد مصطفى: "إذا كان هناك أي ضرر صحي فاستخدامه حرام للحديث (كل ما أضر بابن آدم فهو حرام). وإذا لم يكن هناك أضرار صحية، وكان هناك فوائد زراعية منها فلا إشكال بشرط أن الناس يتعارفون على استخدامها في عفرين". ولكي لا يكون الأمر غشاً، فالأفضل أن يبين المزارع للناس استخدامه للهرمونات، وعندها يكون المشتري بالخيار إما أن يشتري أو يحجم عن الشراء.. والله أعلم".

وقال إمام آخر: "هذا يُعَدّ غشًّا في المبيع. والغش محرم، ويضاف إلى هذا أن المواد الكيميائية المضافة إلى الثمار أو طعام الحيوانات لها تأثير ضارّ بصحة من يتناولونها، وقد نهى الشارع عن الأضرار بالمسلم، فرُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "لا ضرر ولا ضرار في الإسلام".. والله أعلم.

لنتجنب أضرار الهرمونات الصناعية

أمام هذه المشكلة الخطيرة وأمام تباين آراء المختصين حول استخدام الهرمونات الصناعية وبعد لقاءات مع بعض الأطباء ومختصي التغذية نرى أن الحل يكمن في توعية المزارعين حول كيفية استخدام هذه المواد وآثارها على الصحة البشرية، ووضع ضوابط على تداول هذه المنشطات وبيعها في الصيدليات الزراعية من قبل الجهات المعنية، لنشعر بنكهة الحياة من خلال طعم هذه الخضار والفاكهة على الأقل.

المدارس الميدانية في دير الزور

قصف يومي.. والصفوف في الملاجئ

غيث الأحمد – دير الزور

رغم القصف المتواصل والأصوات القوية واستحالة الظروف المعيشية، مع تصاعد وتيرة الصراع وما خلّفه من تدمير للمؤسسات، ومعظم البنى التحتية بما فيها المدارس والجامعات، إلا أنّ رغبة الحياة تتحدى الموت، رغم توقف معظم المدارس في مناطق التوتر وتحولها إلى نقاط عسكرية أو تدميرها بشكل كامل. يعي السوريون أنّ إعادة بناء المستقبل تبدأ بإعادة بناء جيل جديد متعلم، وأنّ انقطاع الأطفال عن استكمال تعليمهم يسبّب فجوة في مستقبل سوريا. لذا تلاقت جهود العديد من المتطوعين لإحياء المدارس الميدانية داخل المناطق المحاصرة التي يسيطر عليها الجيش الحر.

٩ مدارس ميدانية

توجد المدارس الميدانية بمدينة دير الزور في الأقبية أغلب الأحيان، حيث يختار القائمون عليها الأماكن الأكثر أماناً. ومن الممكن أن تحتوي المدرسة الواحدة على أكثر من مرحلة دراسية.

ويوجد في مدينة دير الزور ٩ مدارس ميدانية، ستٌّ منها تضم المرحلة الابتدائية فقط، واثنتان تضمان المرحلتين الإعدادية والثانوية، ومدرسة وحيدة تضم المرحلة الابتدائية والإعدادية، وتتلقى جميعها الدعم من قبل المجلس المحلي لمدينة دير الزور، بعد أن كانت معتمدة على دعم هيئات وجمعيات أهلية ذات قدرات محدودة. ويتم تدريس المناهج السورية ذاتها مع حذف مادة التربية القومية.

ولقد تم ترخيص جميع هذه المدارس من قبل المجلس المحلي الذي يتبع بدوره للائتلاف الوطني السوري المعارض، ويقوم على عملية التعليم مدرّسون من فئة الجامعيين والمعاهد، ولا تفرض على الطلبة أية أفكار أو توجهات، والملاحظات التي توجه للطلاب هي تلك المتعلقة بالأخلاق فقط.

القصف أكبر العوائق

"أبو عبد الرحمن"، أب لثلاثة أولاد، يتابع اثنان منهم الدراسة فيما الثالث، ويبلغ من العمر سبعة عشر عاماً، انضم إلى الجيش الحر ولا يرغب في إكمال تعليمه قبل تحرير كامل المدينة. ويقول أبو عبد الرحمن لـ "جسر": "أنا أميّ لا أقرأ ولا أكتب. أسمع من أبنائي أنهم تعلموا جدول الضرب وآيات قرآنية، وابني الأصغر تعلم الصلاة، المهم أنهم تعلموا القراءة والكتابة. يجب أن تستمر الحياة دون توقف".

وأوضح أبو عبد الرحمن بأنه لا يمنع أولاده من الذهاب إلى المدرسة، لكن القصف اليومي على أحياء المدينة هو أكثر العوائق التي تفصل أولاده عن تعليمهم.

أما مروة، وهي طالبة في الصف الثاني الإعدادي (الثامن)، فتقول: "المدرسون متعاونون معنا، ويبذلون جهداً كبيراً لنتمكن من اجتياز امتحاناتنا بنجاح. وخلال هذا الوقت، يسعى القائمون علينا لتوفير جميع حاجاتنا ضمن الإمكانيات المتاحة".

وتضيف مروة: "نحاول أن نستثمر بعض الوقت الكبير الذي نمتلكه بالتعليم، حيث لا يوجد شيء لنقوم به بسبب الحصار الخانق على المدينة، فنسعى لإكمال تحصيلنا العلمي إلى حين عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي".

جميع المدارس ضحية للقصف

من جهته قال الأستاذ معاذ أحد مدرسي مادة الرياضيات بمدرسة ميدانية بمدينة دير الزور، والحاصل على إجازة في الهندسة المدنية من جامعة حلب: "إننا نعمل على تعليم الطلاب المتواجدين في المناطق المحاصرة بمدينة دير الزور الذين انقطعوا عن مدارسهم، وذلك لإكمال تحصيلهم العلمي، وربطهم بالمدارس وعدم جرهم إلى العمل المسلح".

وتابع كلامه لـ "جسر": "جميع المدارس في المناطق التي يسيطر عليها عناصر الجيش الحر تعرضت للقصف والدمار، وهي غير آمنة على الإطلاق، لذلك تم إنشاء هذه المدارس الميدانية في الأقبية لتكون أكثر أمناً للطلاب". وقد أشار بأن عمله مع باقي المدرسين تطوعي ومن دون أي أجر.

الشهادات الثانوية بإشراف الائتلاف الوطني

ومن جهته قال مثنى الحاج، رئيس المكتب التربوي بالمجلس المحلي لمدينة دير الزور لـ "جسر": "إن جميع المدرسين القائمين على عملية التعليم هم من حملة الشهادات الثانوية والمعاهد والجامعات، والأغلبية هم من المعاهد والجامعات. ويقوم المجلس المحلي بدعم تلك المدارس، ولم يكن هناك أي دعم أو ارتباط بأي جهة أخرى كالإخوان المسلمين أو أي تنظيم آخر. ولا يتم فرض أي أفكار أو توجهات على الطلاب، فيما عدا بعض الملاحظات القليلة المرتبطة بالأخلاق اليومية".

وأوضح الحاج بأن الشهادة الإعدادية أصبحت مرحلة انتقالية ولم تعد شهادة، أما امتحانات الشهادة الثانوية فتم تحديد موعدها في ١٥ / ٨ / ٢٠١٣، وستكون الأسئلة موحدة بين جميع المدارس في المناطق المحررة بسورية، وبإشراف من الائتلاف الوطني السوري الذي يتكفل بوضع الأسئلة. واختتم الحاج كلامه بالقول بأن هذه الشهادات لقيت اعتراف كل من مصر وليبيا واليمن حتى الآن.

تمت طباعة وتوزيع هذا العدد من قبل مطبعة سمارت ضمن مشروع دعم الإعلام السوري الحر